نادية محمود مصطفى *

التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي:

بروز الأبعاد الحضارية الثقافية ٢/٣

(الصفحات ٦١- ٩٨)

ملخّص

دراسة التحديات الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي ليست بمعزل عن دراسة وضع المسلمين. والتحدي له وجهان: الاول – استبعاد الأمة واقصاؤها وإذابتها ودثر نموذجها الحضاري، وليس هياكلها السياسية فقط. الثاني – قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات بأنماط مختلفة من الاستجابات. ولذلك فإن إطار التحليل ينقسم بين محاور أربعة: الاول: خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: أطروحة العولمة. الثاني – وضع المسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي: بين أطروحات صدام الحضارات وأطروحات التهديد الإسلامي للغرب. والثالث – يتناول السياسات الغربية: مصادر التحديات ومجالاتها. الرابع – دلالات الأحداث الكبيرة (مثل ١١ سبتمبر ٢٠٠١) وانعكاساتها على التحديات التي تواجه العالم الإسلامي.

في القسم الأول تناولت الباحثة المحورين الأول والثاني وفي هذا القسم تكملة المحور الثاني مع عرض للمحور الثالث .

وفي هذا المحور توضيح لأهمية البعد الثقافي الحضاري في التحديات التي تواجه المسلمين، وأن المواجهة ليست حول السياسة فقط، ولكن الحضارة والدين في قلبها.

---

* - باحثة مصرية وأستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة .

ثانيًا: الاتجاهات الفكرية – السياسية الغربية حول «التهديد الإسلامي» للغرب

وهي الاتجاهات التي تنقسم بينها الأدبيات التي تتصدى لبيان كيف يدرك الغرب الإسلام والمسلمين؛ إثباتًا أو دحضًا لصحة مقولة التهديد الإسلامي للغرب في مرحلة العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وهي المرحلة التي ترتبط بتصفية الحرب الباردة وما بعد انتهائها، كما ترتبط بخبرة الصحوة الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين. وبالنظر إلى عدة نماذج من الأدبيات المعنية بهذا الأمر [١]، وبدون الدخول في تفاصيل تحليلها المقارن[٢]، يمكن أن نسجل المجموعتين التاليتين من الملاحظات:

المجموعة الأولى ملاحظات منهاجية:

فمصادر ذلك «التهديد الإسلامي» محل الاهتمام قد تكون حكومات بعض الدول الإسلامية، أو الحركات الإسلامية أو الجماعات المسلمة في الغرب. هذا ولقد تعاملت الأدبيات مع «الإسلام» إما بوصفه ظاهرة سياسية ـ اجتماعية وليس كدين يعكس أبعادًا إيمانية وقيمية وثقافية أساسًا، أو إطارًا مرجعيًا لمجالات الحركة والفكر المختلفة، أو قوة ذات أبعاد عقدية ثقافية حضارية وليس قوة سياسية اقتصادية فقط. كذلك تفاوتت التحليلات من حيث موقفها من وزن البعد الثقافي الحضاري في تفسير الصحوة الإسلامية، ومن ثم طبيعة ما تمثله من تهديد للغرب.

ومن ثم فنجد البعض ـ مثل المستشرقة الألمانية الشهيرة آن شميل[٣] ترجع العداء للإسلام والمسلمين إلى الجهل الذي يورث الكراهية والبغضاء؛ لأن عدم المعرفة ينجم عنه الخوف، ومن ثم ترى أن الجهل الذي تتناول من خلاله العديد من الدراسات الغربية الإسلام يؤدي بهذه الدراسات إلى نوع من الإسقاط الذاتي على ما يقومون بدراسته، فيصفون الإسلام بأشياء من جنس تصوراتهم ومعتقداتهم الخاصة، وليس من جنس المعرفة الحقيقية الصحيحة بالإسلام. وهو الوضع الذي تكرر بصور مختلفة من العصور الوسطى إلى القرن ١٩ وإلى القرن ٢٠. وفي المقابل فإن البعض الآخر لا يفسر «العداء

للمسلمين» بالجهل بالإسلام أو بالعداء للإسلام أو بالجذور التاريخية للمواجهة بين الغرب والإسلام، ولكن يفسره ويرجعه ويربطه بالمصلحة السياسية ومتطلبات الحركة لحمايتها، حيث إن صناعة صورة الإسلام والمسلمين المشوهة إنما تهدف أول ما تهدف إلى تبرير سياسات معينة قائمة. وعلى جانب ثالث كان ثمة دراسات جادة وواعية بحقيقة الشأن الإسلامي، تتناول الظواهر بالتحليلات المتوازنة التي لا تنطلق من التزام مسبق بصورة ذهنية عن الإسلام، كما لا تبحث فقط عن آثار الاعتبارات المصلحية الواقعية البراغماتية، ولكن تنطلق من النظرة المتكاملة للإسلام باعتباره ظاهرة سياسية اجتماعية وظاهرة دينية ذات أبعاد عقدية ثقافية حضارية متميزة.

ومن أجل توضيح الفارق بين هذه النماذج الثلاثة ـ المشار إليها عاليا ـ (درجة فهم الإسلام أو الجهل به، تغليب عامل المصالح السياسية، وزن العامل الثقافي) نحيل إلى خطاب لفرنسوا بورجا[٤]. فلقد أشار إلى أن ظاهرة صعود الحركة الإسلامية كقوة سياسية داخل المجتمعات العربية إنما يمثل الحركة الاستقلالية على الصعيد الرمزي الدلالي الثقافي، كامتداد لمرحلتين سابقتين من الحركة الاستقلالية على صعيدها السياسي أولاً ثم الاقتصادي ثانيًا. ثم أشار إلى أن رد فعل الغرب تجاه الحركة الإسلامية هو نفس رد الفعل تجاه الحركة الاستقلالية في الخمسينيات، إلا أنه استدرك لتوضيح ما للبعد الثقافي الدلالي من مغزى وخصوصية على صعيد العلاقة بين الغرب وهذه الحركة الاستقلالية. وهو في هذا الاستدراك التوضيحي أحال إلى حديث له مع «طارق البشري» مفاده أنه إذا كانت حركات الاستقلال العربية قد استخدمت مصطلحات ثقافة الغرب للتعبير عن أفكارها، ولذا وجدت جزءاً من أجزاء المشهد السياسي الغربي يتعاطف مع أطروحتها، سواء كانت تلك الحركات الاستقلالية يسارية أم قومية أم شيوعية أم مسيحية، إلا أنه حين بدأت الحركة الاستقلالية تنتقل إلى الصعيد الثقافي الدلالي وتستخدم مفردات مستقلة لا تنتمي إلى ثقافة الغرب بروافدها المختلفة، توقف

ذلك التعاطف فورًا، بل حتى انعدم وجود جزء يتفهم على الأقل تلك الحركات التي أضحت تمثل تهديدًا لسيطرة النظام الرمزي الغربي طوال القرن العشرين.

بعبارة أخرى، فإن بورجا[٥] يفسر الظاهرة الإسلامية بأنها تعبير عن ديناميكية تتعلق أساسًا بالهوية، تواصل على الساحة الثقافية والأيدلوجية والرمزية ديناميكية القضاء على الاستعمار القديم. ولذا فهو يرى أن عملية إعادة أسلمة نظام التصورات أو القيم الثقافية في جنوب المتوسط عملية طبيعية وليست أمراضًا اجتماعية؛ لأنها عملية تندرج في إطار الديناميكية القومية أو توجّهِ الهوية الذي تردّ به المجتمعات على صدمة الهيمنة السياسية الأوروبية، بعد الاعتناق الثقافي لمبادئها، وبعد إضفاء الطابع الأثري على عالم رموز الثقافة الإسلامية، والتي تفككت تحت وطأة تلك العملية. ومن ثم، فإن هذا التوجه الذي يمثله نموذج خطب بورجا إنما **يحوي حجج الرد على النخب الغربية والنخب العربية العلمانية التي تتعمد استبعاد الأبعاد المتعلقة بالدين والهوية والإحياء الحضاري في تفسير الظاهرة الإسلامية، وفي الاقتراب من المبررات الغربية لما يسمى «التهديد الإسلامي»**.

بعبارة موجزة فإنه إذا كانت الدراسات الغربية في تناولها للعلاقة بين الغرب والإسلام ـ تتنوع في اقترابتها ـ فإنه لا يمكن أن نغفل تقدير ما أضحى لوزن الأبعاد الثقافية ـ الحضارية من تميز وحضور في دراسات المرحلة الراهنة. وهو الأمر الذي لابد من تسجيله في هذا الموضع من الدراسة امتدادًا لما سبق تسجيله عن وزن هذه الأبعاد أيضًا، وتمهيدًا آخر لما سيرد في المحور الثالث ثم المحور الرابع عن تحدي السياسات الغربية وعن ردود الفعل الإسلامية لهذه التحديات قبل وبعد أحداث سبتمبر.

المجموعة الثانية من الملاحظات تتصل بنتائج التحليل المقارن:

حيث يمكن التمييز بين اتجاهات كبرى ثلاثة: ذلك الذي يرى في الإسلام والمسلمين تهديدًا خطرًا على الحضارة الغربية وعالم سياسة الغرب ومصالحه، وذلك الذي يرفض

وجود هذا التهديد (إما استخفافًا أو إنصافًا)، وأخيرًا ذلك الذي يرى أن للعملة وجهين غير منفصلين، لأن الأمر لا يقتصر على الغرب في علاقته مع عالم الإسلام والمسلمين.

ومن واقع التحليل المقارن بين مضمون النماذج الممثلة لهذه الاتجاهات، وذلك من حيث تحديدها لمصادر التهديد وأشكاله ودوافعه وعواقبه، نستطيع أن نوجز النتائج التالية:

أن الأدبيات في مجملها قد تنوعت من حيث التركيز على أحد مصادر ثلاثة لإيناع فكرة «الخطر الإسلامي». وهذه المصادر هي: الإرث التاريخي للعلاقة بين الإسلام والغرب، طبيعة الظرف الدولي الراهن بعد نهاية الحرب الباردة، وأخيرًا طبيعة مواقف وسياسات الطرف الغربي والطرف الإسلامي سواء حكومات أو حركات إسلامية.

ومن ناحية أخرى: انقسمت هذه الأدبيات بين اتجاهين كبيرين: اتجاه يقول بوجود خطر إسلامي، والآخر يدحض هذه المقولة. وترى الأدبيات الممثلة للاتجاهين أن القائلين بالتهديد الإسلامي ينتمون لروافد مختلفة من داخل الغرب ذاته، ومن داخل الدول الإسلامية ذاتها (النظم والنخب العلمانية)، وتتمحور مصادر التهديد الإسلامي ـ لدى الاتجاه الأول ـ حول ثلاثة أبعاد تتعدد المؤشرات عن كل منها.

وهي البعد السياسي (الثورة الإيرانية، السودان، التحالف السوداني الإيراني، الإرهاب..)، والبعد الثقافي بمعنى التهديد لقيم الغرب وثقافته وحضارته في أسسها المختلفة، وأخيرًا البعد الديموغرافي المتمثل أساسًا في وجود المسلمين في الغرب.

أما أصحاب الاتجاه الثاني الذي يدحض مقولة «التهديد الإسلامي» فإن تحليلاتهم تستند في مجملها إلى مجموعة من المؤشرات والمبررات التي تدور حول ما يلي:

١ – فكرة «الإسلام الموَّحد هي خرافة لا مكان لها على أرض الواقع؛ حيث إنه ظاهرة فسيفسائية ولا يعدو أن يكون رابطًا نوعيًا أكثر من كونه مصدرًا لقوة سياسية، ومن ثم فإن مسألة التكتل الإسلامي المتناغم هي مجرد أسطورة متكررة.

٢- الإسلام حاليًا هو الذي يقف موقف المدافع سواء في البلقان أو القوقاز أو وسط آسيا أو الهند أو إسرائيل، وفي دول أوروبا الغربية ومن ثم فإن الخطر القائم ليس الخطر من الإسلام ولكن على الإسلام.

٣- عدم حاجة الغرب لابتكار عدو جديد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، فالرأسمالية هي قوة توسعية تسعى لإخضاع العالم كله لسيطرتها وإجباره على تقليد الغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤- التقليل من وزن الإرث التاريخي كمصدر للنزاع؛ نظرًا لتزايد تأثير اعتبارات الواقع الراهن في تجديد سنا النزاع، سواء الاعتبارات المتصلة بسياسات الدول الغربية نفسها تجاه المسلمين والتي يتولد عنها كثير من الإحباط والرفض والهجوم والاتهام للغرب، أو التي تشارك الغرب التحذير من مخاطر «الأصولية الإسلامية».

٥- مناقشة موقف الإسلام من قضايا محورية كالديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والعنف. وحول هذه المناقشة يتجسد لنا الفارق بين رافدين أساسيين من الاتجاه الذي يدحض مقولة «التهديد الإسلامي». الرافد الأول (فريد هاليداي) لا يعكس فهمًا منضبطًا للإسلام، على عكس الرافد الثاني (إسبوزيتو، بورجا). فيرى الأول أن الإسلام لا يمثل أيديولوجية عالمية قوية، وإنه مجموعة من النصوص التي تحوي دائرة متسعة من الإمكانات والاستخدامات المتاحة، مما يتيح اختيارًا حسب الطلب للإجابة على الأسئلة الأساسية في السياسة والمجتمع؛ ولذا تختلف الإجابات باختلاف الزمان والمكان. وبناء على هذه الرؤية للإسلام يذهب هذا الرافد إلى أن الإسلام ذاته لا يشرح سبب ما يعتقده المسلمون في أمور كثيرة مثل الاقتصاد والحكم ووضع المرأة. بعبارة أخرى يعني هذا الرافد أنه لا جدوى من البحث في موقف الإسلام من هذه القضايا؛ لأنه لا توجد إجابة إسلامية واحدة من نصوص الإسلام ولكن هناك إجابات متعددة يضعها المسلمون . ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية تعكس جهلاً واضحًا

بحقيقة الإسلام كإطار مرجعي، ومن ثم نفيها لوجود «تهديد إسلامي» إنما هو من قبيل الاستخفاف، وهو الأمر الذي لا يصل إليه الرافد الثاني في رؤيته لنفس هذه الأبعاد.

المحور الثالث: السياسات الغربية والعالم الإسلامي ـ مصادر التحديات ومجالاتها: القواسم المشتركة بين المناطق:

وإذا كان تشخيص وتنظير أوضاع نهاية القرن العشرين تضعنا أمام خصائص ووقائع لا يمكن إنكارها كتجليات للعولمة على صعيد الاقتصاد والسياسة والاتصال، وإذا كان تحليل الأطر الفكرية الغربية التي أحاطت بهذه الخصائص قد أفصح عن الاتجاهات الكبرى للأيدلوجيا التي تحكم عملية العولمة باعتبارها عملية إرادية تقودها وتؤثر على تفاعلاتها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المستوى الثالث، الذي لا يكتمل إلا به فهمُ أبعاد عملية العولمة في تجلياتها المختلفة، هو مستوى السياسات: أي سياسات القوى التي تقود هذه العملية، والتي تعكس أهدافها، وأدوات تحقيق مصالحها. ويتجسد في هذا المستوى الثالث (أي السياسات) مصادر التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين.

ومن ثم فإن التغيرات النظمية وطويلة الأجل (فواعل دولية جديدة، قضايا عالمية جديدة، ثورة معرفية ومعلوماتية ، اقتصاد عالمي...) وكذلك التغيرات في توزيع القوى العالمية وفي آليات إدارة العلاقات الدولية، جميع هذه التغيرات تضع جميع دول العالم أمام تحديات متجددة، تتلخص في التحديات التي تفرضها الأبعاد الثلاثة الكبرى لعملية العولمة: تحديات عولمة الرأسمالية، تحديات عولمة الديموقراطية وحقوق الإنسان، تحديات الثورة المعلوماتية والاتصالية. وحيث إن العولمة ـ كما سبق التوضيح ـ هي عملية إرادية تقودها الولايات المتحدة، ومن ثم فإن محتوى أبعادها الثلاثة لا ينفصل عن مضمون النموذج الغربي الرأسمالي (المعرفي، الحضاري، السياسي) لذا فإن استراتيجيات القوى الكبرى وسياساتها إنما تجسد بصورة محددة مصادر التحديات التي تواجه الدول

الإسلامية. ولقد عكست مؤتمرات العولمة خلال التسعينيات مجالات هذه التحديات ومصادرها الأساسية فما هي إذن هذه السياسات؟

بالنظر إلى مجموعات من الأدبيات المتنوعةِ الاقترابات من أوضاع الجنوب والعالم الإسلامي في ظل التحولات العالمية وفي إطار السياسات الغربية[٦]، وبالنظر أيضًا إلى أبعاد الاستراتيجية الأمريكية العالمية ووضع العالم الثالث[٧] فيها يمكن أن نستخلص مستويات أو دوائر جرت فيها هذه السياسات بآثارها على العالم الإسلامي في مجموعه. ومن ثم فهي التي ينبع منها مصادر ومجالات التحديات العامة لهذا العالم.

وهذه المستويات الخمسة من السياسات هي:

السياسات في النطاق الحضاري الثقافي والمتصل بمنظومة القيم، السياسات في نطاق القوة العسكرية والأمن التقليدي، وفي نطاق القوة الاقتصادية، وفي نطاق الصراعات المسلحة التي تندلع على أراضي الدول الإسلامية وفيما بينها، وفي نطاق الأقليات المسلمة.

وتنطلق هذه المستويات الخمسة من مقولة أساسية من ناحية، كما يثير تحليلها بعض الإشكاليات المنهاجية من ناحية أخرى، كما يعكس مضمونها ومحتواها سمة أساسية وهي تصاعد وزن البعد الحضاري الثقافي العقدي إلى جانب الأبعاد السياسية، الاقتصادية العسكرية التقليدية وعلى نحو العكس على طبيعتها الراهنة.. كيف؟

١ ـ وتتلخص هذه المقولة كالآتي:

إذا كانت دراسة مراحل تطور التاريخ الإسلامي الدولي ـ خلال القرنين الماضيين ـ قد بينت كيف أعيد تشكيل أوضاع دوله وتوازنات مناطقه في ظل التحولات الدولية الكبرى، فإنه في هذه المرحلة التحولية الراهنة ـ في نهاية القرن العشرين ـ شهد وضع الدول الإسلامية مفترقَ طرق جديدًا؛ حيث يتعمق من خلال مجموعة متطورة من الأدوات التدخلية: تأثير النظام الدولي على السياسات الداخلية وعلى التفاعلات

الإقليمية على نحو يوضح أن هناك نمطًا من التأثيرات الخارجية على مناطق العالم الإسلامي من شأنها إعادة تشكيلها على أسس جديدة تمثل تحديات خطيرة على مصالح الأمة في مجموعها (القوة، الوحدة، الاستقلال) وتستوجب تنظيم استجابات في مواجهتها.

ومن الملاحظ أن هذه المقولة تضع الخطوط تحت «أدوات، تأثيرات، أهداف (إعادة تشكيل) سياسات القوى الخارجية تجاه العالم الإسلامي في مجموعه.هناك حاجة ماسة إلى استقصاء هذه السياسات (بأدواتها وأهدافها وتأثيراتها) في إطار مقارن يجمع بين مناطق العالم الإسلامي أو بين دوله الكبرى على الأقل، على نحو يساعد على ترجمة التوجهات العامة التي تطرحها الدراسات العامة إلى نتائج أكثر تحديدًا تقوم على دراسات تستقرئ واقع الحالات والمناطق المختلفة والتفاعل بينها للوصول إلى تعميمات أكثر دقة حول التحديات التي تواجه الأمة في مجموعها.

٢- وتثير هذه المستويات من السياسات الإشكاليات التالية:

من ناحية بالنظر إلى هذه المستويات الخمسة، نجد أنها تطرح التفاعل التبادلي بين ثلاثة مستويات تحليلية: الداخلي في الدول الإسلامية، والعلاقات بين المسلمين، والعلاقات الخارجية للمسلمين. ولذا تتقاطع هذه الدوائر في مناطق مشتركة. ومن هنا أجد أهم صعوبات عرض هذه المجموعات من السياسات واستخلاص هو ما تثيره من تحديات. فمثلاً: تحديات العلاقات الإسلامية ـ الإسلامية (وخاصة علاقات الأركان، مصر، إيران، تركيا) لا تنفصل على الإطلاق عن علاقات كل منها مع الدول الأخرى.

بعبارة أخرى أيضًا، فإن التحديات الخارجية ليست منفصلة عن الداخلي، فالتحديات الخارجية هي تحديات تتجه إلى الداخل وبأدوات متنوعة ومتعددة. وهذا هو قمة التحدي الذي تواجهه الدول الإسلامية الآن، أي إن الأوضاع الداخلية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية تحت أقنعة ومسميات مختلفة، ولكنها ليست إلا أدوات

للسياسات الخارجية أضحت تمثل درجة ما وصل إليه اكتساح الخارجي للداخلي (مثلا: الأقليات غير المسلمة، ودعم قوى المعارضة العلمانية، العقوبات والحصار، والإعلام الفضائي والإلكتروني)، وذلك في وقت أضحى الداخلي مساحة مفتوحة لهذا الاكتساح.

ومن ناحية أخرى: إن تناول التحديات الخارجية النابعة من السياسات الغربية إنما يثير في الواقع إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية، وإشكالية الاختلاف بين الدول الإسلامية من ناحية أخرى.

فيجب علينا التمييز بين دول وحكومات قائمة تتكيف مع سياسات الغرب ولا تعاديه، وبين دول حكومات محاصرة. ومن ثم فإن التحديات التي تواجه كلا منها مختلفة في الطبيعة والحجم. فالتحديات التي تواجه إيران تختلف عن التحديات التي تواجه تركيا أو مصر من زوايا محددة، وإن كانت مصر وإيران مثلاً تواجهان قواسم مشتركة من تحديات أخرى (مثلا: القيود على التسليح).

كما يجب علينا التمييز بين التحديات التي تواجه حكومات دول إسلامية، وبين التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية بروافدها المختلفة، والتي تنبع من هذه الحكومات ومن الغرب على حد سواء.

ومن ناحية ثالثة: يفرض أيضًا الاقتراب من «السياسات الغربية» باعتبارها مصادر للتحديات أمام العالم الإسلامي إشكالية تحديد سلم الأولويات: من حيث درجة ونطاق الآثار وخطورتها، ومن حيث طبيعة الأدوات التي توظفها القوى الخارجية (من صميم الداخل، أو البيني، أو الخارجي البحت): فمثلاً: سياسات التفكيك الداخلي، سياسات الأزمات الإقليمية، سياسات قيود التسليح، سياسات الاندماج في اقتصاد العولمة.. هل تستوي أولوية خطورة آثارها؟ وكذلك هل يستوي: التدخلات العسكرية المباشرة، مع الضغوط الاقتصادية، مع دور القوى المعادية المتحالفة ضد الأمة (الهند في مواجهة

باكستان، إسرائيل في مواجهة العرب، الصرب في مواجهة مسلمي البلقان، اليمين المتطرف في مواجهة مسلمي دول غرب أوروبا)؟ ومما لا شك فيه أن الخيارات لابد وأن تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى، ومن هنا أيضًا تبدو ضرورة الانتقال من القواسم المشتركة إلى أنماط متنوعة عند الحديث عن تحديات خارجية سياسية للعالم الإسلامي. فعلى سبيل المثال: قيود التسليح على مصر ـ الآن ـ لا تقاس بأولوية التهديد المثار من خلال توظيف «المسألة القبطية» في مصر الآن، كذلك فإن تحديات العولمة للهوية تمثل همًا مشتركًا ولكن تختلف درجة الاعتراف به من دولة إلى أخرى.

ومن ناحية رابعة: فإن إشكالية «المؤامرة» على الإسلام والمسلمين تفرض نفسها على كل دارس مسلم للسياسات الغربية تجاه مناطق العالم الإسلامي المختلفة. ومن ثم فإن تحليل سياسات الغرب التراكمية في المجالات الخمسة السابق تحديدها يمكن أن تساعد على إدارة هذه الإشكالية المتصلة بكيفية إثبات حقيقة المؤامرة وأبعادها. ذلك لأنه إذا اكتفينا بالقول بالمؤامرة فهذا يعني تقييد إرادة الفعل والمبادرة الذاتية طالما نحن لسنا إلا ضحية لمؤامرة، **في حين أن ما يفعله الغرب تجاهنا ـ كما يقول أستاذنا د. محمد عمارة ـ ليس إلا حراسة تخلفنا.**

٣- تصاعد إشكاليات العلاقة بين السياسي ـ الاقتصادي ـ العسكري وبين الحضاري الثقافي العقدي.

لم تكن الغاية النهائية للهجمة الغربية في العصر الحديث، منذ بدايتها وفي تطورها متحالفة مع الصهيونية، تتمثل في السيطرة على الأرض والثروة فقط، ولكن أيضا إسقاط النموذج واستبداله، ولذا تحالفت الأدوات العسكرية والاقتصادية مع نظائرها الثقافية الحضارية لتحقيق هذه الغاية النهائية عبر مخطط استراتيجي تتوالى تكتيكاته على الساحات المختلفة للمواجهة: السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية الحضارية.

فإذا كانت الهجمة الأوروبية الحديثة على عالم الإسلام منذ القرن السادس عشر قد بدأت مع الكشوف الجغرافية، ثم تطورت أشكالها وآلياتها وأهدافها من السيطرة التجارية إلى التدخلات السياسية إلى اقتطاع الأطراف إلى الهجوم على القلب، ثم استكمال احتلال أراضي المسلمين وتجزئتها، فإن الأداتين الاقتصادية والعسكرية قد لعبتا الدور الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى منذ بداية الهجمة، وذلك لتحقيق الدوافع والأهداف الاقتصادية والسياسية للقوى الأوروبية البازغة على الساحة العالمية، بالسيطرة على الأرض والثروة. **ولم تنفصل هذه القاعدة عن الغاية النهائية أي الانتصار على «النموذج» في الإسلام أي الانتصار على «العقيدة» في الإسلام، تلك العقيدة التي هي للأمة بمثابة الروح والقلب للجسد، ومن ثم فهي تنعكس على صميم الخصوصية الإسلامية المشتركة الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية.**

ولذا، ونظرًا لأن البعد الحضاري الثقافي العقيدي يعد بعدًا محوريًا في صراع القوى، ففيه تكمن المداخل إلى ساحات الصراع الأخرى، وإليه ونحوه تصب نتائج الصراع في هذه الساحات الأخرى، لهذا كله فلقد شهدت المراحل المتتالية من الهجمة الأوروبية الحديثة توظيفًا لأدوات ثقافية حضارية (الاستشراق، التبشير، المدارس الأجنبية..) لتمهد للأداتين الأخريين وتدعم من تأثيرهما، وذلك بتوفير النخب المتعاونة وتهيئة الأطر المناسبة للحركة تحت مسميات الإصلاح والتحديث والتنوير. حقيقة كانت حالة القوة والعقل لدى المسلمين قد وصلت لدرجة من التردي مكنت الآخر من عالم المسلمين، ولكن الحاجة للإصلاح والتحديث والتنوير كانت من داخل النموذج لتجديده، وليس لاستبداله بنموذج آخر يسعى إلى الهيمنة والسيطرة باستبعاد وإقصاء وتشويه بل وتصفيه النماذج الأخرى بكل وسائل القسر والإكراه التي تنبثق عن القوة المادية.

والآن، وفي نهاية القرن العشرين وفي قلب المرحلة الراهنة من التحديات التي تواجه

عالم المسلمين يحتل البعد الثقافي الحضاري مرتبة متغيرة.

فلقد أضحت ساحة الثقافة والحضارة آخر ساحات الهجوم «علنيًا» وآخر خطوط دفاعنا. كما أضحت الأداة الثقافية الحضارية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات «العولمة».

ولا غرابة إذن أن يلحظ المراقب والباحث الأكاديمي أن ساحة الخطاب الغربي، الذي تم تدشينه بقوة منذ عقد، حول «العولمة»، زاخرة عامرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين، وهذا هو دأب العلاقة بين السياسي وبين الأكاديمي في الغرب: ففي مرحلة الاحتلال العسكري والاستعمار التقليدي طغت الدراسات والنظريات الاستراتيجية العسكرية على غيرها، وفي مرحلة الاحتلال الاقتصادي والاستعمار الجديد والتبعية (بعد موجات الاستقلال السياسي) طغت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي الجديد، والآن تنمو الاهتمامات حول «العولمة والثقافة، العولمة والهوية، الثقافة العالمية، العولمة الثقافية»، كما يعلو الخطاب عن حوار الحضارات أم صدام الحضارات؟ وعن حوار الأديان ليس في الأوساط الأكاديمية والثقافية فقط ولكن السياسية أيضًا. **وهذا الوضع الآن لا يعكس إلا تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط، ولكن الحضارة والدين في قلبها.** وفي المقابل كان لابد لخطابنا العربي الإسلامي، سواء السياسي أو الأكاديمي، أن يلقف الطعم كما لقف قبل عدة سنوات طعم «النظام العالمي الجديد» وأن يبدأ في استهلاك هذا الخطاب الغربي الكاسح عن «العولمة»، وأن يتساءل: هل العولمة ظاهرة أم عملية؟ حديثة أم قديمة؟ ما أبعادها ومضامينها؟ وما القوى المحركة لها؟ ما آثارها؟ هل يمكن تقديم مفهوم واضح عنها محل رضاء وقبول؟

وبالرغم من تعدد وقائع العولمة وتجلياتها كعملية لا يمكن إنكار وجودها في مجالات مختلفة، وبالرغم من ضرورة وحيوية الإحاطة بالتنوع في الاتجاهات حول تقويم آثارها سلبًا أم إيجابًا، إلا أن ما يفرض نفسه بوضوح هو ما يتصل بمستوى تناول «العولمة»

كأيديولوجية وكسياسات جارية على الأصعدة المختلفة. فمما لا شك فيه أن محتوى هذه السياسات يعكس آثار انتصار النموذج الغربي كنموذج بلا منافس أو متحد في الوقت الراهن.

ولذا فإن أيديولوجية العولمة إنما تنبثق عن الليبرالية الجديدة، وعن سياسات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. ومن ثم فإن العولمة عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة ـ بسبل إكراهية وقسرية ـ على النماذج الأخرى ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة. وعلى هذه النماذج الأخرى أن تتكيف وتنخرط أو أن تقاوم وتقدم الاستجابات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة.

ولذا فإذا كانت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تبرز من إطار سياسات العولمة وفي ظل عملياتها، إنما تمثل درجة متقدمة ومتطورة من الخطورة التي سبق وواجهتها الأمة ولو في ظل سياقات أخرى وبأشكال أخرى للتدخلات الخارجية (الإصلاحات والتنظيمات، الاستعمار التقليدي، الاستعمار الجديد، الحرب الباردة) **إلا أن المجال الحقيقي للتحديات الأكثر خطورة والتي اكتسبت أبعادًا متطورة هو المجال الحضاري الثقافي في ظل عمليات العولمة الراهنة التي لا تعكس مجرد تدخلات خارجية ولكن اختراق واجتياح الخارجي للداخلي.**

بعبارة أخرى فإن المرحلة الراهنة من تطور النظام العالمي هي المرحلة التي يخوض فيها «الغرب» المعركة في مواجهة «الباقي» لاستكمال تنميط العالم ليس اقتصاديًا فقط على النمط الرأسمالي، أو سياسيًا فقط على نمط الديموقراطية البرلمانية، ولكن أيضًا في إطار منظومة القيم الثقافية الحضارية الغربية. ولن يكتمل الانتصار الاقتصادي أو السياسي بدون الثقافي الحضاري. وفي المقابل فإن الفشل على الساحة الثقافية الحضارية يحمل كل إمكانات نمو مراكز قوة عالمية بديلة قد تنعكس معها وبها مسار التفاعلات

العالمية وتوازنات القوى العالمية. إذن ما هي القواسم المشتركة من التحديات النابعة من السياسات الغربية؟

سنقدم فيما يلي تحليلاً لأبعاد هذه السياسات وآثارها على العالم الإسلامي.

أولاً ـ السياسات على صعيد البعد الحضاري ـ الثقافي ـ العقدي وتحديات حماية منظومة القيم: بين الوسيلة والغاية:

إن الممارسات على هذا الصعيد أضحت تقع في صميم «أفعال القوى الغربية» وتوازنات «السياسات العليا»، بعبارة أخرى أضحى فرض منظمة القيم الغربية ليس غاية في حد ذاته، ولكن سبيلاً لتحقيق مصالح أكيدة، ومن ثم يصبح اختلال منظومات القيم الأخرى واستسلامها هو الغاية.

ومن هنا تتولد الحاجة والضرورة لإعادة تعريف السياسي في هذه المرحلة الراهنة من تطور المجتمعات والدول والنظام العالمي ولذا ليس من الغريب، كما سبق أن رأينا، كيف تم استدعاء «صراع الحضارات» ليصبح منظورًا بديلاً لصراع سياسات القوى، وكيف يدور التساؤل عن وزن هذا البعد؟ وكيف تمتد القائمة بالموضوعات ذات الطبيعة الثقافية؟ والتي تمثل موضوعات للعلاقات الدولية وعلى رأسها:

حوار الحضارات، حوار الثقافات، حوار الأديان، حقوق الإنسان، ثقافة السلام، ثقافة الاستهلاك، ثقافة التسامح، ثقافة التعددية، الدين والعلاقات الدولية، التعددية الثقافية.

وحيث إنه ليس بالإمكان ادعاء تقديم مسح للسياسات الغربية على الصعيد الممتد ـ وإن كان الأمر يستحق أن يتولى له دراسة مستقبلية ـ إلا أنه من الممكن اختيار نماذج للعرض والمناقشة تبين أوجهًا شتى لمعضلات وإشكاليات هذا المجال.

وتتخلص هذه النماذج فيما يلي

١ - البعد الثقافي في الشراكة المتوسطية ـ الأوروبية والدعوة إلى حوار ثقافي بين جانبي المتوسط.

٢- الحوار الإسلامي ـ المسيحي الذي تتعاطاه مستويات عدة على رأسها مستوى الفاتيكان ـ الأزهر[٨].

٣- المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤، المؤتمر العالمي حول المرأة في بكين ١٩٩٥[٩].

٤- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا ١٩٩٣ والجدال حول العالمية والخصوصية في هذه الحقوق[١٠].

٥- القانون الأمريكي ضد الاضطهاد الديني ١٩٩٦[١١].

٦- التحول الديموقراطي والتعددية وفق منظومة قيم الخبرة الغربية وأهداف سياستها: خبرة الحالة الجزائرية في (٩١-٩٢)، خبرة تأييد نقل النموذج التركي ـ وليس الإيراني ـ إلى جمهوريات آسيا الوسطى[١٢].

ومن هذه النماذج لابد وأن يتضح أمامنا أمران: أحدهما: أن المقصود بالبعد الحضاري ـ الثقافي هو ذلك المستوى العام الواسع الذي يتعدى ويتخطى المعنى الضيق للثقافة (بمعنى: مظاهر السلوك وأسلوب الحياة)، ويمتد إلى القيم والمفاهيم والنسق المعرفي بمصادرها ومجالات تفعيلها المتنوعة ابتداء من الفرد إلى المجتمع إلى الدولة.

وثانيهما: أن أدوات إدارة السياسات تجاه هذه النماذج هي أدوات ذات طبيعة داخلية أساسًا، مثل: منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات الأهلية غير الحكومية في مجالات حقوق الإنسان والمرأة والطفل والثقافة، وشبكاتها عبر القومية الممتدة عبر الحدود، ومثل الأقليات القومية أوالدينية في دول إسلامية والتي تمتد بتوجهاتها نحو الخارج طلبًا للمساندة لمواجهة انتهاك حقيقي لحقوقها أو مجرد ما يسمى اضطهادًا (تيمور الشرقية في إندونيسيا، الأقباط في مصر، المسيحيون في جنوب السودان، الأكراد في العراق..) ومثل الحكومات في مواجهة قوى المعارضة «إسلامية» أساسًا (خبرة الجزائر، خبرة تونس مثلاً) وأخيرًا مثل بعض قوى المعارضة «في الخارج» التي تعمل

ضد بعض النظم والحكومات.

وتكشف تفاصيل هذه النماذج عن تحديات القدرة على تحديد المشترك بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى من ناحية، والقدرة من ناحية أخرى على التجديد في هذه الحضارة وأبعادها الثقافية دون مساس بالخصوصية التي تكمن في ثوابت هذه الحضارة، ومن دون الفشل في صياغة استراتيجية للتعامل مع الآخر. كما تكشف أيضًا تفاصيل هذه النماذج عن تحديات تحديد المفاهيم الإسلامية التجديدية حول القضايا الهامة المثارة في عالم اليوم وخاصة التعددية الديموقراطية، حقوق الإنسان، المواطنة، السلام، الإرهاب، التسامح..

كما تكشف هذه التفاصيل أخيرًا ـ على صعيد السياسات وليس المفاهيم والمدركات ـ كيف أن توازنات القوى تنعكس بقوة على العملية المفاهيمية الإدراكية التي تتشكل في ظلها الخبرات العملية لجميع هذه النماذج (وغيرها مما لم نحدده)، والتي تعكس اتجاهًا لفرض منظومة قيم الطرف الأقوى.

فإذا قبلنا أن يقوم حوار ثقافات، فكيف ستكون نتائجه بين طرفين غير متوازنين في القوة؟ كيف ستنساب الأنماط والقيم؟

وإذا قبلنا بعالمية حقوق الإنسان التي تفترض عندئذ التدخل لحماية انتهاكاتها، فما الإطار المرجعي الذي يتم وفقًا له تحديد مفاهيم هذه الحقوق؟ مما لاشك فيه أن قيمة الحرية ذات مضامين مختلفة باختلاف الأطر المرجعية والمنظورات.

وإذا قبلنا أن الاضطهاد الديني مرفوض، فمن الذي يحدد حالات الاضطهاد ومؤشراتها والتي تتطلب العقاب الاقتصادي؟

وإذا قبلنا بحيوية وضرورة التحول الديموقراطي والتعددية، فهل نقبل أن تكون الضحية هي الديموقراطية إذا كانت ستؤدي إلى وصول قوى إسلامية إلى السلطة بالانتخاب؟

وإذا قبلنا الحوار الثقافي أو الحضاري فما المقصود بالحوار الديني أو الحوار الإسلامي المسيحي، أين هو من سياسات التنصير والتبشير، وأين هو من سياسات التطهير الديني والإبادة التي يتعرض لها المسلمون؟

إن التساؤلات السابقة لتكشف لنا عن قدر التحديات التي تكمن في النماذج السابق طرحها، وهي تحديات ثقافية ـ حضارية ـ عقدية في جوهرها وإن كانت تجري في ظل سياسات اقتصادية وعسكرية تحكم الضغوط من حولها.

فمما لاشك فيه أن التفوق الغربي التكنولوجي في الميادين العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية، والذي يغير الآن من طبيعة الحرب بالقوة العسكرية، ومن طبيعة الحرب الأخرى أي التي تدار بالقوة الاقتصادية، ومن طبيعة الحرب النفسية والإعلامية التي تدار بالقوة المعلوماتية الاتصالية، كان لابد وأن ينعكس هذا التفوق بقوة على البعد الحضاري ـ الثقافي ـ العقدي في موازين القوى. **وهذا يعني أن ميدان المعركة ليس فقط ماديًا ولكن غير مادي أيضًا موجهًا إلى النماذج الحضارية الأخرى، وخاصة التي تملك مقومات المقاومة والتحدي، بل وطرح البديل، مثل نموذج الحضارة الإسلامية.**

ثانيا ـ سياسات النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحديات الأمن القومي: بين القيود وبين الفرص.

التسابق على التسلح عملية أساسية في العلاقات الدولية ـ وتمثل سياساته ركنًا أساسيًا من أركان سياسات توازنات القوى الدولية. ولا تقتصر أطراف هذه العملية وهذه السياسات على الدول الكبرى فقط، ولكن تمتد وبدرجة أساسية إلى الدول الصغرى أيضًا، سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. وإذا كان العامل المتصل بالقوة وبالهيمنة والسيطرة يبرز فيما يتصل بسياسات السباق على التسلح بين الكبار، فإن عوامل أخرى هي التي تثور فيما يتصل بنظائرها بين دول «العالم الثالث» أو دول الجنوب الذي يمثل العالم الإسلامي جل أعضائه. ومن أهم هذه

العوامل: إشكاليات تحقيق المكانة والحفاظ على الأمن في مواجهة التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية والداخلية.

ولهذا فإنه في ظل أوضاع وظروف هذه الدول، والتي يشوبها عدم الاستقرار، تصبح سياسات التسلح من أهم قيود التبعية للنظام الدولي الشامل، حيث تعجز قدرات هذه الدول عن الوفاء بمتطلباتها المتنامية من التسلح، في حين أن النظام الدولي المحيط يولد بتدخلاته البيئة الجاذبة للسلاح. ولهذا فإن قضايا التسلح في دول العالم الإسلامي وسياساته تفرض مجموعة من التساؤلات عن العلاقة بين التسلح وبين الحرب والسلام، والصراعات وجهود التنمية وأوضاع التخلف، وأوضاع التبعية والاستقلال. بعبارة أخرى فإن هذه الأسئلة تطرح المقابلة بين الدوافع وبين المحددات سواء لسياسات التسليح أو نتائجها.

كذلك تثور جميع هذه الأسئلة في خلفية سياسات النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والموجهة أساسًا إلى الدول غير الغربية، فبالرغم من أن دول العالم الثالث تمثل سوقًا رائجة وأساسية لصناعات السلاح التقليدي والذي تتنافس الدول المنتجة على أسواق تصديره، وحيث إن ميزانيات التسلح لمعظم هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من إجمالي ميزانياتها (نفقات الشرق الأوسط هي الأكبر في العالم الثالث) إلا أن أسلحة الدمار الشامل تطرح سيناريوهات أخرى مفادها اتجاه الدول الكبرى التي تحوز هذه الأسلحة وكذلك قدرات إنتاجها إلى تقنين قواعد لضبط أو تقييد أو منع انتشار هذه الأسلحة.

وإذا كان الانتشار النووي قد تصدر في البداية الجهود المبذولة، فلقد امتدت هذه الجهود بعد ذلك إلى الأنماط الأخرى من هذه الأسلحة: الكيميائية – البيولوجية، وكذلك الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل هذه الأسلحة. ولقد تطورت سياسات منع الانتشار النووي وكذلك منع أسلحة الدمار الأخرى عبر مرحلتين

كبيرتين: في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة، ثم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وخلال المرحلة الأولى تركز الاهتمام على الانتشار النووي. وتنوعت القيود المفروضة والتي تمحورت حولها سياسات القوى الكبرى التي تدير نظام منع الانتشار، من القيود القانونية وأبرزها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إلى القيود التجارية، إلى القيود السياسية والاقتصادية.

ولقد تنوعت الأهمية النسبية لكل مجموعة من القيود في المراحل المختلفة التي مرت بها الجهود الدولية في هذا المجال. فخلال الستينيات والسبعينيات تركزت الجهود على القيود الفنية الممثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى معاهدة N.P.T وكان اتجاه بعض الدول مثل الصين، إسرائيل، الهند، وباكستان ومصر لتطوير قدراتها دليلاً على عدم فعالية هذه القيود. وتأكد الأمر مع التفجير النووي الهندي الأول ١٩٧٤.

ومن ثم تركزت الجهود على القيود التجارية لمنع تصدير المعدات والتكنولوجيا والوقود وإحكام المراقبة عليهم وخاصة في ظل تزايد الطلب على مفاعلات الطاقة النووية بعد أزمة البترول ٧٣-٧٤ وما ترتب على هذه الزيادة من تنامي احتمالات الانتشار العسكري ـ النووي. وكانت مجموعة لندن من أهم المجموعات التي مارست هذه القيود التجارية، ولم تحل هذه القيود دون استمرار تطوير بعض الدول لقدراتها في حين تراجعت دول أخرى عن تجاربها، وخاصة في ظل ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية (ترغيبًا وترهيبًا) للتخلي عن الخيار النووي. ولهذا وفي حين تنامت المعلومات والتحليلات عن تطور القدرة الكورية والهندية والباكستانية والقدرة الإسرائيلية تنامت في المقابل التحليلات عن دوافع ومظاهر تراجع البرنامج النووي المصري[١٣] والإيراني، وحدث إجهاض البرنامج العراقي بضربة عسكرية ١٩٨١، وبدأ حصار ليبيا بسبب برامج أسلحتها، وتراجعت الجزائر وسوريا عن بداية برامج نووية. ومع نهاية الثمانينيات ـ في ظل مؤتمرات مراجعة معاهدة N.P.T وفي ظل التقويم المقارن

للبرامج النووية لبعض الدول وسياسات القوى الكبرى المقارنة تجاهها ـ تبلورت مقولة ذات وجهين: تحيز سياسات منع الانتشار النووي من ناحية، وعدم فعالية قيود منع الانتشار من ناحية أخرى. ومن ثم تأكد الطابع السياسي للمشكلة حيث اتضح أن القيود المختلفة لا يمكن أن تمنع دولة من تنفيذ قرار سياسي بحيازة القدرات النووية وتطويرها، ولكن ستزيد من صعوبات وتكلفة هذا التنفيذ.

ومن ثم لم تعد دول العالم النامي تواجه تحديات سياسات منع الانتشار النووي فقط، ولكن تواجه تحديات اتخاذ القرار بحيازة هذه القدرات من عدمه، ليس للاستخدامات العسكرية فقط ولكن للاستخدامات السلمية أيضًا. ذلك أنه إذا توافرت الدوافع والمبررات لعدم التطوير للأغراض العسكرية إلا أنه تبقى المقدرة على تطوير التكنولوجيا النووية من أهم دلائل تطور المشروعات الحضارية المعاصرة. بعبارة أخرى لم تعد حيازة هذه التكنولوجيا عاملاً من عوامل الأمن القومي ـ بالمعنى الضيق أي العسكري التقليدي ـ ولكن أضحت عاملاً أساسيًا من عوامل الأمن القومي بمعناه الشامل المتعدد الأبعاد.

ويتضح لنا هذا المغزى بوضوح، بالنظر إلى الساحة العربية الإسلامية، وما أضحت تواجهه دولها في نهاية الثمانينيات من تحديات ترقى إلى مستوى التهديدات الفعلية؛ نتيجة اختلال ميزان القوى العربي ـ الإسلامي ـ الإسرائيلي على الصعيد التكنولوجي وتداعياته في مجالات التسلح التقليدي وغير التقليدي على حد سواء. فإذا كانت إسرائيل بفعل قرارها السياسي بحيازة القوة النووية، وبفعل مساندة القوى الكبرى في النظام الدولي لتنفيذ قرارها، وبفعل عناصر مذهبها النووي (الغموض، الاحتكار) قد نجحت في تطوير قدراتها النووية في الوقت الذي فشلت فيه معظم الدول العربية على هذا الصعيد، فإن الوضع منذ نهاية الثمانينيات حمل معه مؤشرات إضافية على مدى هذا الاختلال في ميزان القوى من ناحية، وعلى مدى التحيز في النظم الدولية لمنع

الانتشار النووي والكيميائي والبيولوجي والصواريخ من ناحية أخرى. فمن ناحية:[١٤] دخلت عملية التحديث النوعية للقوة العسكرية الإسرائيلية مرحلة تحول شهدت نقلة نوعية نتيجة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، والذي كان من أهم دلائله اشتراك إسرائيل في مبادرة حرب الكواكب الأمريكية، مع ما يعنيه ذلك من تطوير للقدرات في مجال الأقمار الصناعية، والصواريخ، والأسلحة النووية التكتيكية.

وفي المقابل تنامت التحذيرات الغربية من تطوير العرب لبدائل السلاح النووي أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ، ومن ثم تنامت التحذيرات الإسرائيلية المعتادة ليس تجاه العرب فقط، ولكن تجاه إيران أيضًا وكذلك باكستان، كما ظهر الحديث عن البرنامج النووي السوري والجزائري، ومن ثم تصاعد الحديث عن «القنبلة النووية الإسلامية»[١٥]. وعلى صعيد آخر تنامت أيضًا ـ بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية – التحذيرات الغربية من مخاطر القوة العسكرية العراقية واعتبارها من مصادر عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، وحين اندلعت أزمة احتلال العراق للكويت، فإننا نجد على ضوء تحليل أسباب اندلاع الأزمة العلنية أو الخفية، وكذلك على ضوء تحليل آليات وأدوات إدارة الأزمة والحرب وتداعياتهما، وعلى ضوء تحليل نتائج الحرب وأوضاع النظام العربي بعدها، نجد على ضوء هذا كله أن قضية أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وموازين القوى العربية الإسرائيلية لم تكن غائبة عن الساحة بل كانت حاضرة بوضوح في بعض المشاهد، كما كانت حاضرة ضمنيًا في خلفيات مشاهد أخرى.

ولذا فإن النحو الذي جرت عليه عملية تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأزمات المتكررة التي شهدتها هذه العملية طوال ثماني سنوات[١٦] لتبين كيف أن القيود على امتلاك العرب لهذه الأسلحة قد وصلت إلى مرحلة متطورة تخطت بها القيود القانونية والتجارية والسياسية للنظام الدولي لمنع الانتشار، ودخلت معها

مرحلة التدمير المباشر للقوة العسكرية وتحت غطاء الشرعية الدولية. وهذا الوضع لم تشهده ساحة العلاقات الدولية من قبل، ولكن أضحى أحد سبل عديدة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية وتوازناتها الإقليمية.

ومن ناحية ثالثة: لم يكن هذا الوضع إلا المشهد الأكبر من مشاهد عملية تطوير النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهي العملية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية؛ تحقيقًا لأحد أهم أهداف استراتيجيتها العالمية، ألا وهو هدف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (كما سبق ورأينا).

ولقد تشكل الإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه هذه القضية من المكونات التالية: إحكام القيود القانونية واستكمالها، ومن هنا كان التمديد النهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إعادة صياغة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبيق الضمانات الدولية لتشديد هذا الدور وتحقيق فعاليته، مراجعة معاهدة الأسلحة الكيميائية وتشديد بنودها وإقرارها في مؤتمر دولي ١٩٩٢ سعيًا نحو إزالة هذه الأسلحة[١٧]، تصعيد الضغوط السياسية والاقتصادية على حالات محدودة لإجبارها على تصفية قدراتها النووية وغيرها كما يحدث مع إيران وكوريا الجنوبية، واستخدام الأداة العسكرية المباشرة لتصفية القدرات كما في حالة العراق. ولقد أثارت جميع هذه الإجراءات طوال التسعينيات انتقادات عديدة من جانب الدول العربية والإسلامية، وتبلورت على هذا الصعيد الانتقادات لتحيز النظام الدولي لمنع الانتشار ضد المصالح العربية الإسلامية ولصالح التفوق الإسرائيلي في ميزان القوى العسكرية. وكانت خطة بوش لضبط التسلح في الشرق الأوسط ١٩٩١ من أكثر المبادرات تعبيرًا عن هذا التحيز في مرحلة خطيرة من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي أي مع بداية عملية التسوية السلمية[١٨]؛ حيث تنص على تجميد القدرات النووية على ما هي عليه، وعلى إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وعلى تجميد القدرات الصاروخية، مما يعني تكريس الوضع

القائم لصالح إسرائيل. ولذا كانت مصر وسوريا من أقوى الدول الرافضة للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية، كما رفضت المطلب الإسرائيلي أن يكون السلام النهائي هو الشرط المسبق لإزالة أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم تكتسب هذه القضية أبعادًا هامة في المنطقة العربية الإسلامية بصفة خاصة نظرًا لارتباطها بعملية التسوية السلمية الجارية بين العرب وإسرائيل، وحيث تقدم المثل البارز على تأثير تدخلات القوى الكبرى على موازين القوى العسكرية على النحو الذي لا يكون لصالح الدول الإسلامية.

ومن ناحية رابعة: جاءت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في مايو ١٩٩٨[١٩] من أهم أدلة تغلب دوافع حيازة هذه القدرات النووية على قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وعقوباته. فلم يحل دون باكستان والوصول إلى هذه القدرة كل الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها من قبل، كما تمكنت القدرات الذاتية العملية من التغلب على قيود منع الانتشار الفنية والتجارية والعملية. ومع ذلك فتظل لهذه التجربة التي قدمتها دولة إسلامية دلالات أخرى حول وجه آخر للعملة: هل تحل هذه القدرات المسلحة مشاكل التخلف الاقتصادي في باكستان أم تزيد من تفاقمها؟ وخاصة في ظل العقوبات التي تعرضت لها بسبب التفجيرات؟

ولذا فإن التحدي الذي تواجهه عملية امتلاك عناصر القوة العسكرية الحديثة لا يتمثل في القيود الدولية فقط ولكن يواجه أيضًا المعضلة بين تحديات الداخلي ومتطلباته، وبين تحديات المكانة الدولية والأمن العسكري ومتطلباته. بعبارة موجزة فإن هذه السياسات وعواقبها لتبين أن أهم التحديات التي تواجه الدول الإسلامية على ساحة الأمن القومي هي صياغة استراتيجية لإعادة بناء هذه القدرة سواء على مستويات قومية أو جماعية.

ثالثًا ـ سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل آثار العولمة السياسية: تحديات إعادة بناء النموذج. في ظل معضلة «العولمة / الخصوصية» ومعضلة «السيادة

القومية/ الشرعية الدولية».

من أهم آثار البعد السياسي للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة، وهي آثـار لا تفلت منها كل أنواع الدول، ولكن تختلف طبائع ودرجات انتقـاص الـسيادة التقليديـة للدول[٢٠]. وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتـصل بما بقي من الوظيفة العقيدية لهذه الدول. ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمة على أزمة الدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر على ما يـسمى بوظـائف دور الرفاهـة ثم وظـائف ودور المنافسة، ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعية حضارية ـ ثقافيـة يكمن فيها ما بقي من خصوصيات تجارب الدول الإسلامية. وهنا لابـد وأن نميـز بـين مستويين من الآثار السياسية: أحدهما: يبرز آثارًا سياسية مباشرة، والآخر: يبرز آثـارًا سياسية غير مباشرة.

١ ـ **الآثار السياسية المباشرة**: ومن أهم المجالات التي تتبلـور علـى صـعيدها آثـار مباشرة للعولمة، أي آثار اكتساح الخارجي للداخلي، في ظل منظومة قيم الطرف الـذي يقود العولمة، ويديرها مجال التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان.

وبدون الدخول في تفاصيل الجـدالات المتنوعـة الأبعـاد بـين المنظـورات المختلفـة (الليبرالية ـ القومية ـ اليسارية ـ الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية / العالميـة الـتي تحيط بقضية حقوق الإنـسان والتحـول الـديموقراطي[٢١]، أو حـول إشـكالية شـرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان[٢٢] فيكفـي هنـا التركيـز علـى الملاحظـتين التاليتين:

من ناحية: أن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لاختبار هذه الجـدالات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتـصل بأحـداث وبتطـورات بعـض الحـالات ذات الدلالات الواضحة حول «التدخلات الخارجية» بـأدوات وقنـوات مختلفـة علـى هـذا الصعيد (كما سنرى).

من ناحية أخرى: أن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساسًا لتحقيق وحماية المصالح الشاملة في العالم) هذا التساؤل إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا: من ناحية: عدم إنكار أن الدول الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة، أزمة شرعية، أزمة حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح في المجال السياسي إنما يجب أن تستند إلى أصول وثوابت إسلامية، وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخارج، فحتى الآن ـ ومنذ ٢٠٠ عام ـ لم يؤد النقل عن الغرب إلا إلى الصدع في المجتمعات والدول الإسلامية الساعية إلى التجديد والإصلاح.

وتزداد خطورة هذه التدخلات ـ في ظل خطاب العولمة وسياساتها. وتتعدد النماذج على ذلك: وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية في بعض الدول الإسلامية الكبرى، التي لعبت ومازالت تلعب فيها الحركات الإسلامية أدوارًا شتى، وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن)، وما بين الوصول إلى السلطة بانقلاب عسكري (السودان) وما بين المشاركة المقيدة في إطار شبه تعددي (مصر)، وما بين التصفية والاحتواء (الجزائر، وتونس) (٢٣).

ولقد تعددت أنماط أدوات التدخل الخارجي في سياسات الدول الإسلامية الكبرى سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجالات مثل «الأقليات غير المسلمة أو الأقليات القومية» (كما في حالات مصر والعراق والسودان، وتركيا، وإندونيسيا)، أو سواء حول المجال الذي يسمى «المجتمع المدني وحقوق الإنسان». وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجي ما بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وإذا كانت بعض الحالات قد شهدت توظيف أدوات العقاب الاقتصادي بدرجاتها المختلفة (إيران، ليبيا، السودان) فإن حالات أخرى شهدت توظيف أدوات الترغيب الاقتصادية متمثلة في شكل معونات واستثمارات (الجزائر،

مصر، الأردن). ومن ناحية أخرى تتنوع أدوات الضغط السياسية المباشرة وغير المباشرة (قانون الاضطهاد الديني الأمريكي، عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لجان التقصي الدولية (الجزائر)، السماح باللجوء أو الإقامة في العواصم الغربية لقادة قوى معارضة لبعض الدول الإسلامية، المساندة المالية لتوجهات محددة تقوم عليها منظمات غير حكومية في نطاق أنشطة المجتمع المدني..).

أما التدخلات بالأداة العسكرية فهي تتغلف بأردية حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، ولقد ظهرت بوضوح في العراق وبصورة مباشرة متمثلة في الضربات العسكرية وفي الوجود العسكري[٢٤]، قد ما تظهر بصورة غير مباشرة متمثلة في الضغوط من أجل تقييد أو منع تسليح بعض الدول الإسلامية بأنظمة أسلحة الدمار الشامل (كما سبق ورأينا). ويعد الناتو من أكثر أدوات التدخل العسكري «المباشر» التي تثير اهتمامًا راهنا الآن. فإذا كانت أحداث الحرب حول كوسوفا قد كشفت الغطاء عن التدخلات المحتملة في إطار «شرعية الناتو»، فإن احتمالات هذه التدخلات قد ثارت من قبل. وذلك حين أخذ قادة الناتو بعد نهاية الحرب الباردة يدخلون دائرة المتحدثين عن خطر «الأصولية الإسلامية. ففي فبراير ١٩٩٥ أعلن مسؤولون في حلف الأطلنطي عن اتفاق الدول الأعضاء على الدخول في اتصالات مع مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا حول ما يعتبره الحلف تهديد الأصولية الإسلامية وسبل مواجهة هذا التهديد. هذا ولقد ربط فيلي كلايس أمين عام حلف الأطلنطي في ذلك الوقت بين خطر تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وبين خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية، وتتلخص مقولة كلايس في فبراير ٩٥ (نقلاً عن الخليج ٩٥/٢/٨) في أن الأصولية الإسلامية تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب. إن حلف الأطلنطي يمكن أن يساهم في مواجهة هذا التهديد الذي يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة **فإن حلف الأطلنطي هو أكثر من كونه**

مجرد تحالف عسكري، فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية.

ولذا ففي نفس الوقت الذي بدأ فيه الحديث عن توسيع الأطلنطي نحو الجنوب، فلقد دعى كلايس إلى حوار حول الأمن والاستقرار في المنطقة ولذا بدأ حوار أمني متوسطي أطلنطي تداخل مع البعد الأمني في الشراكة المتوسطية الأوروبية وذلك للبحث، وفق خطاب الأطلنطي، في كيفية مساعدة الدول المتوسطية على مواجهة «تحديات الأصولية». ولقد عكس هذا الحوار القلق لدى الأطلنطي مما يسمى «قوس عدم الاستقرار ـ الذي يمتد على طول الجناح الجنوبي لحلف الأطلسي من الجمهوريات السوفيتية السابقة في منطقة القوقاز مرورًا بالشرق الأوسط وحتى الجزائر[٢٥].

وكانت هذه التصريحات الأطلنطية هي الأولى من نوعها الصادرة عن الأوساط الرسمية الأطلنطية، معبرة بذلك عن وجه من أوجه فكر «صراع الحضارات». وفي مواجهة هذه التصريحات الأطلنطية عن مهام جديدة للناتو ثارت ردود فعل عديدة من جانب الأوساط الرسمية وغير الرسمية في عديد من الدول الإسلامية وخاصة أوساط الحركات الإسلامية مثل حزب الله.

كما بدأت التحليلات العربية ـ الإسلامية حول مستقبل دور الناتو تجاه الجنوب تحذر من العواقب التدخلية للمهام الجديدة[٢٦]. هذا ويجدر هنا أن نسجل أن ما صرح به سكرتير عام حلف الأطلنطي فيلي كلايس ١٩٩٥ تم استدعاؤه ونحن نعايش في أبريل ١٩٩٩ تدخلات الناتو العسكرية في البلقان. فإن هذه التدخلات أثارت كثيرًا من ردود الفعل تجاه احتمالات التدخل المستقبلية في أجزاء العالم، وذلك في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي. وهو المفهوم الذي كشفت عنه الغطاء رسميًا قمة واشنطن في أبريل ٩٩ بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عامًا على إنشاء الحلف.

إن هذا العرض المسحي الشكلي لهذه الأنماط من السياسيات التدخلية الخارجية

ذات الآثار السياسية المباشرة يثير أمامنا نوعين أساسيين من التحديات:

أولهما: أن أوضاع الداخل في الدول الإسلامية في حاجة لتغييرات وإصلاحات عديدة لعلاج أزمات المشاركة، والشرعية والتي تغلفها أزمات الهوية والانتماء. ولكن هذه الحاجة لا تبرر نوعين من المقولات أولها رفض التدخلات الخارجية سعيًا لإخفاء انتهاكات داخلية قائمة بالفعل، وثانيها: مساندة تدخلات خارجية لفرض منظومة متكاملة ذات مضامين محددة.

بعبارة أخرى إذا كان النظام الدولي تحت دوافع متطلبات البعد السياسي للعولمة يتجه نحو تقنين مبررات وآليات التدخل الدولي باسم حماية حقوق الإنسان والديموقراطية، وأيّا كانت مواقفنا من حقيقة دوافع هذا التوجه وأهدافه الحقيقة حتى الآن، فمما لا شك فيه أن دلالات الحرب حول كوسوفا بالنسبة لماهية «الشرعية الدولية الجديدة» في ظل ما سمي بالنظام الدولي الجديد كان لها أكبر التأثير على مجرى الأوضاع بعد هذه الحرب، وبعد أن دخل النظام الدولي مرحلة إقرار الأوضاع التي تم إعادة ترتيبها خلال هذه الحرب.

ثانيهما: أن جميع التطورات المحيطة بعالم المسلمين، والتي بدأت شرارتها من أرجاء هذا العالم لتحمل الكثير والكثير من التحديات المستقبلية التي لا تفرض إعادة تصحيح لأوضاعنا الداخلية والإقليمية فقط، ولكن التي تفرض صياغة رؤية تتفهم حقيقة هذه التحديات بالنسبة لمعضلة العلاقة بين «السيادة القومية» وبين «الشرعية الدولية» في ثوب جديد، وهي العلاقة التي تقع ـ كما سبق القول في بداية هذه الجزئية ـ في صميم دلالات العولمة السياسية بالنسبة لعالم المسلمين دولاً كانوا أم أقليات (كما هو حال كوسوفا)، وستقدم لنا الحرب الأمريكية على أفغانستان بعد الهجمات على الولايات المتحدة دلالات أخرى كما سنرى.

٢- الآثار السياسية غير المباشرة: الأدوات الاقتصادية والثقافية الدينية

وحيث إن أبعاد العولمة المختلفة لا تنفصل تمامًا من حيث محركاتها، ومن حيث

عملياتها وآلياتها، لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية (غير المباشرة) على الدول الإسلامية إنما يجد مصادره في أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعة اقتصادية وثقافية ودينية. حقيقة لا يتصدى بحث «التحديات الخارجية للعالم الإسلامي» للدائرة الاقتصادية مباشرة، ولكن لا يستطيع أن يغفل آثارها. فإذا كانت تحديات إعادة بناء أركان القوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإسلامي من أهم تحديات «العولمة الاقتصادية» على الصعيد الاقتصادي، فإن لهذه العملية وجهًا آخر ذا أبعاد سياسية. ومن النماذج التي تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية على أوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية:

أ- دور مؤسسات التمويل العالمية: وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشابكاتها مع مراكز الرأسمالية العالمية. فإن سياسات هذه المؤسسات لا تقتصر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية المالية بمعناها الفني، ولكن تمتد إلى السياسات الكلية للدول المعنية. فإن ضمان تدفق تيارات المعونات والقروض والاستثمارات يتطلب من هذه الدول اتباع سياسات إصلاح هيكلي داخلي وخارجي ذات أبعاد سياسية واضحة وذلك وفقًا لتصميمات وتوجهات هذه المؤسسات المالية(٢٧).

ولعل تحليل الارتباط بين الأزمة المالية الاقتصادية وبين الأزمة السياسية في كل من إندونيسيا وماليزيا يقدم لنا دلالات هامة واضحة على ذلك التحدي الذي تفرضه سياسات العولمة المالية، ليس على الأوضاع الاقتصادية فقط، ولكن أيضًا على الأوضاع السياسية(٢٨).

ب ـ آثار ثقافة الاستهلاك: من أهم أدوات تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية ما يسمى ثقافة الاستهلاك وهي جزء ركين من أركان ودلائل التداخل بين أبعاد العولمة المختلفة. وفي إطار هذه الثقافة تجاوز الاستهلاك المعنى المبسط ـ المادي له، بحيث يصبح

هو ذاته الشكل الرئيسي للتعبير عن الذات والمصدر الأساسي للهوية. وهو ما يعني تحول كل ما هو مادي وغير مادي إلى سلع تخضع للعرض والطلب. كذلك لا يصبح الاستهلاك إلا مصدرًا للتباين الاجتماعي بل وأصل الانتماء السياسي، ومن ثم يحدث تقويض للتصنيفات والتباينات الثقافية مع ما لذلك كله من آثار تتجه إلى إدماج هوية الفرد بهذه الثقافة. **فالرأسمالية تحول الأفراد إلى مستهلكين من خلال إحداث تغيير في هياكل تطلعاتهم واحتياجاتهم، وذلك في الاتجاه الذي يخدم عملية التراكم الرأسمالي.** ومما لاشك فيه أن انتقال هذا النمط من الثقافة إلى مجتمعات أخرى يترتب عليه ردود فعل متباينة، لابد وأن تؤثر على اتجاهات هذه المجتمعات وسياسات نظمها(٢٩).

بعبارة أخيرة، فإن أنماط التدخلات الخارجية، من خلال أدوات متباينة للسياسات الغربية: ديبلوماسية، سياسية، اقتصادية، عسكرية إنما تسعى لتحقيق أهداف متكاملة لا تتصل بالنظم الرسمية القائمة وحسب، ولكن تمتد إلى جذور المجتمعات.

ومن الأدوات الأخرى التي يتم توظيفها والتي يكون لها آثار سياسية ـ غير مباشرة ـ الدين. وتتضح تحديات هذا التوظيف للدين عبر عدة مستويات منها: الأقليات غير المسلمة، مشروعات تنصير العالم، الدعوة إلى حوار الأديان، العامل الديني وتشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا (المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفييتي، البلقان) جولة الباب في الشرق الأوسط ثم في أفريقيا.

وإذا كانت أداة الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولي حول الميراث العثماني في البلقان والشام في القرن ١٩، فإن صورتها الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلي الذي أعلن عنه ١٩٨١ آريل شارون حول تفكيك المنطقة عرقيًا ودينيًا وطائفيًا(٣٠). وتوالت تعبيرات السياسات الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان، قانون الاضطهاد الديني الأمريكي) وكان التبشير الدعامة الثانية التي ارتبطت بدعامة التجارة في عملية الكشوف الجغرافية بقدر

ما أن التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون – والذي لم ينقطع – قد قاد إلى انتشار اتجاهات سياسات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقًا من مخطط محكم ومدعوم أضحى يهدد – ليس الأقليات المسلمة – ولكن امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال في إندونيسيا) [٣١]. ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم باهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطاب البابا يوحنا بولس الثاني الذي أصدره في ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة «إعادة تنصير العالم» وذلك تصريحًا بالمخطط الذي تبلور في منتصف الستينيات عن المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥). حيث اتخذ في هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها في التاريخ منها تبرئة اليهود من دم المسيح[٣٢].

يتبع

الهوامش:

1- Judith Miller: The Challenge of Radical Islam, Foreign Affairs spring 1993.

ومن النماذج الأخرى الممثلة لهذا الاتجاه، المقالة القصيرة الشهيرة التي صدرت كتطوير لمحاضرة ألقاها المستشرق اليهودي الشهير برنارد لويس، والتي حازت جائزة أحسن مقال في العلوم الإنسانية في الولايات المتحدة ١٩٩٠. وهي مقالة:

- The Roots of The Islamic Rage, The Atlantic monthly No 226: 3 September 1990, p47-51

ومن نماذج الأدبيات التي لا ترفض وجود تهديد إسلامي ولكن التي تقول بفشل الإسلام السياسي على أساس أن الحركات الإسلامية قد تعدت ذروتها دون أن تحقق أهدافها في التغيير الإسلامي على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية أوالسياسية انظر:

- Olivier Roy: The Failure of Political Islam. Demy 1994.

- Leon Hadar: what green Feril, foreign Affairs, spring 1993.

- فريد هاليداي: الإسلام وخرافة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

- جون إسبوزيتو: التهديد الإسلامي أسطورة أم حقيقة، القاهرة، ١٩٩٥.

- وإلى جانب النماذج الشاملة المشار إليها عاليا يمكن أن نرصد مجموعة أخرى من الأدبيات الشاملة حول

نفس الموضوع، وهي تعكس اتجاهات متنوعة حوله.

- فرانسوا برجا: الإسلام السياسي، صوت الجنوب

- إدوارد سعيد، الإسلام والغرب (في) برناردو لويس، إدوارد سعيد الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية وجهة نظر أمريكية، بيروت، دار الجيل ١٩٩٤.

- يوخين هيبلر، انريا لويج: الإسلام العدو بين الحقيقة والوهم: ترجمة أيمن شرف، القاهرة، دار الفرسان للنشر ١٩٩٥.

- Graham Fuller, Jan O.Lesser: A Sense of Siege, the Geopolitics of Islam and the West, west view press, 1995

- Olivier roy: Th Failure of Political Islam, 1994.

- تمثل الأدبيات المشار إليها عاليًا نماذج لأدبيات شاملة حول التهديد الإسلامي من منظور غربي وهناك نماذج لنمط آخر من الأدبيات، وهي الجزئية التي تقتصر على تحليل درجة ما تمثله ظاهرة الحركات الإسلامية بصفة خاصة من تهديد للاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب المتوسط وهي أدبيات ترصد الحالة وتشخصها وتفسرها من أجل طرح بدائل للسياسات الخارجية والتصورات الاستراتيجية الغربية. ومن بين تلك النماذج ـ التي تقدم رؤية وسط عملية وإجرائية أكثر منها فكرية ـ انظر على سبيل المثال: غسان سلامة: الإسلام والغرب، شؤون الأوسط، أبريل ٩٥، ٥٣٦٧ فيبي مار: الإحياء الإسلامي: قضايا تتعلق بالأمن، شؤون الأوسط، أبريل ١٩٩٥، ٦٨٨١.

ـ وحول تحليل اتجاهات متبادلة بين «المسلمين» وبين الولايات المتحدة ـ والتي تتراوح ما بين اتجاه في الإسلام مصدر لتهديد الديموقراطية، واتجاه يرى أن الولايات المتحدة هي مصدر تهديد المسلمين، واتجاه يبحث في إمكانية التعايش بين الإسلام والديموقراطية الغربية: انظر البحوث المنشورة في

Richard W.Bulliet ,Islam and Democracy. The Middle East Institute, Columbia University, Occasional Papers (1), 1994.

- انظر التحليل التفصيلي المقارن لمضمون هذه الأدبيات في : د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ١٢٠-١٦١، كذلك ومن الدراسات الأخرى التي اهتمت بنفس الموضوع أي التلحيل المقارن للأدبيات التي تناولت الرؤى الغربية للإسلام والمسلمين، انظر: شريف عبدالرحمن، نماذج من الرؤى الغربية للإسلام والمسلمين في العالم المعاصر، حولية «امتي في العالم (١٩٩٩)» مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠م

٢ ـ في تقديمها لكتاب د. مراد هوفمان: الإسلام كبديل ص ١-٢٠ .

٣ ـ انظر على سبيل المثال: نظرة الغرب الخاطئة عن جوهر الحركة الإسلامية.. هي صراع يظل موجودًا حوار أجراه خالد الحروب في : الإصلاح العدد ٢٣٢ ، ٨، ١٢/٤/١٩٩٣ ص ٣٠-٣٢.

٤ ـ محتويات الحركات الإسلامية من منظور غربي: حوار مع فرانسوا بورجا أجراه د. رفعت سيد أحمد، المنار الجديد، العدد ٢٠، ربيع ١٩٩٨ ص ١٠٠- ١١٨.

٥ ـ انظر على سبيل المثال: أدبيات المحور الأول، وأدبيات التهديد الإسلامي في المحور الثاني..

٦ ـ د. نادية محمود مصطفى: المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، تقرير «الأمة في عام» (١٩٩٢)، مركز

الدراسات الحضارية، القاهرة، ١٩٩٣م.

٧ ـ فيما يتصل بكل مجموعة من هذه السياسات سنكتفي بالإحالة إلى دراسات قدمت تحليلاً لما أثارته هذه السياسات من جدالات، دون التوقف عند تفاصيل وقائع هذه السياسات.

وعدا هذه المجموعات من الدراسات (النوعية) يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات الكلية التي اقتربت من مختلف أبعاد العلاقات بين المسلمين «والغرب» سواء الأبعاد الفكرية أو السياسية. وهي تنقسم تحت عناوين «الإسلام والنظام الدولي، الإسلام والعولمة، الإسلام والغرب.. وهكذا. وتمثل هذه الدراسات قاعدة مناسبة لتحليل الاتجاهات التي تنقسم بينها استجابات علماء الأمة تجاه التحديات المختلفة.

انظر على سبيل المثال وليس الحصر:

ـ د. محمد عمارة: العالم الإسلامي والمتغيرات العالمية الجديدة، مجلة المسلم المعاصر العدد ٦١، أغسطس – أكتوبر ١٩٩١، ص ٥ – ٢٢.

ـ حسنين توفيق وأماني مسعود: الصحوة الإسلامية في الأدبيات الغربية، منبر الحوار رقم ٢٥، ١٩٩٢.

ـ محمد مهدي شمس الدين: الإسلام والغرب، الواقع القائم وآفاق المستقبل: الكلمة، العدد ١٦، صيف ١٩٩٧.

ـ أبو بكر أحمد باقادر: الإسلام والغرب، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ١٧، شتاء ١٩٩٦

ـ محمد السماك: موقع الإسلام في صدام الحضارات والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار النقاش، ١٩٩٥.

ـ منى ياسين: الغرب والإسلام: القاهرة ، دار جهاد، ١٩٩٤.

ـ عبدالهادي أبو طالب: العالم الإسلامي ومشروع النظام العالمي الجديد، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٥.

ـ منير شفيق: النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة ، بيروت، ١٩٩٢.

ـ أحمد صدقي الدجاني: وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط، القاهرة، المستقبل العربي، ١٩٩٠،

ـ محمد عبد القادر أحمد، هموم إسلامية في نظام عالمي جديد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣

ـ محمد حمدي زقزوق: الإسلام والغرب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٤

ـ محمد قطب، رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر، القاهرة، مكتبة السنة ١٩٩١.

ـ أنور الجندي: مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، ١٩٩٠.

ـ أحمد الموصلي: الأصولية الإسلامية والنظام العالمي، ١٩٩٢.

ـ بشير نافع: عرض ندوة الإسلام والغرب التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في فرجينيا في مارس ١٩٩٥ إسلامية المعرفة. عدد ١ يونيه ١٩٩٥. ص ١٩٥ – ١٩٨.

ـ محمد دكير: ندوات ومؤتمرات حول الإسلام والغرب، إعادة النظر وتصحيح العلاقة، مجلة الكلمة، العدد ١٦ صيف، ١٩٩٧، ص ١٤٥ – ١٦١.

ـ د. علي المزروعي: قضايا فكرية، إفريقيا والإسلام والغرب: ترجمة د. صبحي قنصوه (وآخرون) مركز دراسات المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات أفريقية (٤) ١٩٩٨.

- Ali Mazroui: Globalization, Homogenization or Hegemonization The American Jouranal of Islamic Social Sciences. 1998. P 1-15

ـ ندوة مستقبل العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد. دراسات استراتيجية العدد ١، يولية ١٩٩٤، ص ٨٨ – ١٠٨.

ـ طارق البشري: في المسألة الإسلامية المعاصر، ٦ أجزاء، دار الشروق، ١٩٩٦، ١٩٩٨.

ـ كمال أبو المجد (وآخرون) : أبحاث ندوة مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل، الكويت، وزارة الأوقاف، ١٩٩٢.

ـ د. سيد دسوقي حسن دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري نهضة مصر، ١٩٩٨ (سلسلة في التنوير الإسلامي (رقم ٤).

ـ د. محمد الأرناؤوط، د. محمد صفي الدين، د. حمدي عبد الرحمن: (محررون)، أوروبا والإسلام، أوراق المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمته جامعة آل البيت في يونية ١٩٩٦. منشورات جامعة آل البيت١٩٩٨.

ـ د. نادية محمود مصطفى: الأبعاد السياسية للمشروع المتوسطي (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧.

ـ نادية مصطفى: البعد الثقافي للشراكة المتوسطية الأوربية (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧.

ـ نادية مصطفى: البعد الثقافي للشراكة المتوسطية الأوربية (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨.

ـ د. نيفين عبد الخالق: البعد الثقافي للشراكة الأوربية المتوسطية (في) ندوة: الشراكة الأوربية المتوسطية –مركز البحوث والدراسات السياسية مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٧.

٨ ـ د. سيف الدين عبد الفتاح – عزة جلال: اتفاقية الأزهر مع الفاتيكان لحوار الأديان (في) أمتي في العالم (١٩٩٨) حولية قضايا العالم الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩.

٩ ـ أثارت أعمال هذه المؤتمرات جدالات مهمة بين الإسلاميين وغيرهم.

١٠ ـ انظر المبحث الثالث من هذا الفصل .

١١ ـ - هشام جعفر: قراءات في الدلالات السياسية والفكرية لقانون الاضطهاد الديني (في) أمتي في العالم. مرجع سابق: ص ١٠٩ - ١٢٣ .

١٢ ـ حول خبرة الحالة الجزائرية: انظر د. نادية مصطفى: المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد: مرجع سابق ص ١٠١ – ١٠٨.

ـ شريف عبد الرحمن: الأزمة الجزائرية، متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفزعة (في) حولية أمتي في العالم (١٩٩٨)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٣ ـ د.نادية محمود مصطفى: سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٦.

١٤ ـ د. نادية محمود مصطفى: السياسات المصرية والخيار النووي (في) د. أحمد يوسف (محرر) سياسة مصر الخارجية في عالم متغير. مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠ .

ـ أمين هويدي: الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٥ ـ د. نادية محمود مصطفى: سياسات سباق التسلح الإسرائيلي العربي في الثمانينات. الفكر الاستراتيجي

العربي أبريل ١٩٩٠.
١٦ ـ محمود عزمي، القنبلة النووية الإسلامية، شؤون الأوسط، عدد ٩، ١٩٩٢.
١٧ ـ د. نادية محمود مصطفى، خبرة تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل: سلسلة كراسات سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، أغسطس ١٩٩٣.
١٨ ـ ملف السياسة الدولية: تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونزع أسلحة الدمار الشامل، يناير ١٩٩٦
ـ د. ممدوح عطية، د. عبدالفتاح بدوي: السلام الشامل أو الدمار الشامل: نزع أسلحة الدمار الشامل، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي، باريس ١٩٩١.
١٩ ـ ملف السياسة الدولية: الحد من التسلح في الشرق الأوسط، أكتوبر ١٩٩٢
ـ أمين هويدي: الحد من التسلح في الشرق الأوسط بين المصداقية والوهم، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٨، خريف ١٩٩٢، ص ١٨٠ - ٢١٨.
ـ د. محمد السيد سليم: ضبط التسلح وعملية السلام في الشرق الأوسط. المناهج والآفاق: دراسات في الأمن والاستراتيجية (عدد يولية ١٩٩٤). مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة
٢٠ ـ - درية شفيق بسيوني: الخيار النووي الباكستاني الدواعي والحتميات الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣١ يناير ١٩٩٠.
ـ د. جلال الحفناوي: التفجيرات النووية الهندية الباكستانية، أمتي في العالم، حولية قضايا العالم الإسلامي ١٩٩٨، مركز الحضارة للدراسات السياسية ١٩٩٨.
٢١ ـ د. جلال أمين: العولمة والدولة، المستقبل العربي، فبراير ١٩٩٨
- Philipe G.Cerney: Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalization.
٢٢- مصطفى كامل السيد: العولمة والدولة، ندوة العولمة من منظور مقارن: مركز البحوث والدراسات السياسية، مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية، ليون، يونيه ١٩٩٨
31- Jacques Donnelly: Universal Human Rights inTheory and Pracitce. Cornell university Press 1991.
32- G. Green Wood: Is There a Right of Humanitation Intervention World Today. February 1993
- M. Goulding: Humanitation War. Military Intervention and Human Rights. International Affairs vo. 69. No. 3.1993
- د. أحمد الرشيدي: بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، قضايا حقوق الإنسان، الإصدار الثاني، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٣ ـ انظر تحليلا مقارنًا في – جون إسبوزيتو، مرجع سابق
ـ د. علا أبو زيد (محرر): الحركات الإسلامية في آسيا، مركز البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ١٩٩٧.
ـ د. علا أبو زيد (محرر): الحركات الإسلامية في عالم متغير (بالإنجليزية) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
٢٤ ـ وحول بعض الحالات – مثل الجزائر – وخاصة أبعاد التدخلات الخارجية حول تطوراتها الداخلية منذ صعود جبهة الانقاذ ثم تصفيتها وحتى الآن، انظر: إبراهيم البيومي غانم: الديموقراطية في الوطن العربي (حالة الجزائر) (في) تقرير أمة في عام، ١٩٩٢، مركز الدراسة الحضارية (١٩٩٣). ص ١٤٧- ١٦
ـ فرانسوا بورجا: الإسلام السياسي – صوت الجنوب
- د. نادية مصطفى: المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد: مرجع سابق، ص ٦٨- ٧٥
- Robin Wright: Islam, Democracy and the West, Foreign Affairs, Summer 1992, pp131 – 145
ـ د. سيف الدين عبدالفتاح، شريف عبدالرحمن: الأزمة الجزائرية، متابعة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة (في) أمتي في العالم، مرجع سابق، ص ٢١١ – ٢٦٥
ـ عبير بسيوني: التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية: حالة التدخل في العراق (مارس ٩١ – سبتمبر ٩٦)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧..
٢٥ ـ حول التغيرات في الناتو بعد الحرب الباردة: انظر د. عماد جاد، حلف الأطلنطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.
٢٦ ـ حول العلاقة بين الحوار الأطلنطي المتوسطي الأمني وكذلك الحوار الأمني المتوسطي – الأوروبي انظر:
ـ د. زينب عبد العظيم: البعد الأمني في الشراكة الأوربية المتوسطية . (في) د. سعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق، ص ١٨٥ - ٢٣٠.
٢٧ ـ انظر تحليلاً مقارنًا للأبعاد السياسية:
ـ د. زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: جوانب سياسية في دراسة الإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية .
٢٨ ـ انظر تحليلاً لهذا الارتباط في الحالتين في :
ـ د. زينب عبدالعظيم، سلوى دعادر: أزمة جنوب شرق آسيا، دراسة حالتي ماليزيا وإندونيسيا (في) أمتي في العالم، مجع سابق.
38- Malcolm Walters: Golobalization, London 1995 (Ch:The New World chaos: Cultural Globalization).
٢٩ ـ أحمد فخر: الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة: بحث مقدم إلى الملتقى المصري الفرنسي حول المشاركة الأوروبية المتوسطية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية، ١٩٩٧

ـ محمد السماك: مرجع سابق، ص ٢١٦- ٢١٧.

٣٠ ـ د. زينب عبدالعزيز: محاصرة وإبادة، موقف الغرب من الإسلام، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

ـ محمد الغزالي: صيحة تحذير من دعاة التنصير، القاهرة، دار الصحوة، ١٩٩١.

٣١ ـ د. زينب عبدالعزيز: تنصير العالم، دار الوفاء للطابعة والنشر، ١٩٩٥

ـ د. محمد عمارة: استراتيجية التنصير في العالم الإسلامي ، سلسلة بحوث الثقافة والحضارة، مركز الدراسات العالم الإسلامي بمالطا..

٣٢ ـ انظر تحليلاً للخصائص الهيكلية للدول الإسلامية وتأثيرها على العلاقات بينها

ـ د. محمد السيد سليم: العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض، ١٩٩٢.